## كلمة سعادة المهندس علي أحمد الدرازي
## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين
## في
## المؤتمر الصحفي لتدشين تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن توثيق الانتهاكات الناجمة عن العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وآثارها على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## 21 يوليو 2026

**السيدات والسادة الحضور الكريم،**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

يسرني، بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن أعضاء مجلس المفوضين والأمانة العامة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن أرحب بكم، شاكرا لكم حضوركم ومشاركتكم في هذا المؤتمر الصحفي لتدشين التقرير الحقوقي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن توثيق الانتهاكات الناجمة عن العدوان الإيراني الآثم على مملكة البحرين وآثارها على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

في مستهل هذه المناسبة، تتشرف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، على ما يوليه جلالته من اهتمام ورعاية للإنسان وحقوقه وكرامته، وعلى متابعته المباشرة لأوضاع المواطنين والمقيمين المتضررين من هذه الاعتداءات الآثمة، بما يعكس النهج الإنساني والحضاري الراسخ الذي تنتهجه مملكة البحرين.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، على قيادته للجهود الوطنية في إدارة تداعيات الأزمة، وما اتسمت به تلك الجهود من سرعة في الاستجابة ورفع مستوى الجاهزية والتنسيق بين مختلف الجهات الرسمية، بما أسهم في حماية الأرواح والممتلكات وضمان استمرارية الخدمات الأساسية والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

**الحضور الكريم،**

يأتي هذا التقرير تجسيدًا للدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في رصد أوضاع حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وتحليل آثارها وفقًا للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، وبما ينسجم مع اختصاصاتها القانونية ومسؤولياتها الوطنية.

لقد مثلت الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تعرضت وما زالت تتعرض لها مملكة البحرين تحديًا استثنائيًا امتدت آثارها إلى مختلف مناحي الحياة، الأمر الذي استوجب توثيق هذه المرحلة من منظور حقوقي وقانوني وإنساني، ورصد انعكاساتها على الأفراد والمجتمع، وإبراز الجهود الوطنية التي بُذلت لحماية المدنيين والأعيان المدنية وضمان استمرار الخدمات الأساسية وصون الحقوق والحريات.

وإذ نضع هذا التقرير بين أيديكم اليوم، فإننا نؤكد أن الهدف منه لا يقتصر على توثيق الوقائع والأحداث، وإنما يتجاوز ذلك إلى الإسهام في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، وترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة واحترام قواعد القانون الدولي.

وقد اشتمل التقرير على 12 قسما، تمحورت هذه الأقسام حول ولاية المؤسسة والأسس والمبادئ التوجيهية ومصادر المعلومات ومعايير الاثبات والتزامات الدول وصولا الى تأثير تلك الاعتداءات الآثمة على حقوق الانسان والحريات الأساسية والزيارات والمقابلات التي أجرتها المؤسسة، وصولا الى جبر الضرر والتوصيات، وسيتم تقديم موجز لها بعد كلمتي هذه،

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن خالص تقديرنا لجميع الجهات الرسمية والأهلية، ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل الوطني، بما يعكس روح التعاون والشراكة والمسؤولية المشتركة في حماية حقوق الإنسان.

مرة أخرى، نرحب بكم جميعًا، ونتطلع إلى أن يسهم هذا التقرير في إثراء النقاش الحقوقي وتعزيز الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى حماية الإنسان وصون كرامته.

حفظ الله مملكة البحرين من كل سوء ومكروه.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**